

التناوب في المعنى بين حروف العطف

"دراسة في القرآن الكريم"

د. حجاج أنور عبد الكريم

ملخص البحث

يأتي هذا البحث بعنوان "التناوب في المعنى بين حروف العطف: دراسة في القرآن الكريم"، وهو يناقش فكرة نيابة حرف عطف عن آخر في الاستعمال القرآني، أو وضع حرف عطف مكان آخر؛ قصدًا لمعنى معين أو دلالة خاصة. فحروف العطف - وإن كانت جميعًا تشترك في المعنى أو الوظيفة العامة، وهي الضم والجمع - فالأصل أن لكل حرف منها معنى خاصًا، يستعمل فيه بأصل الوضع، وينفرد به عن غيره، بيد أنه قد يعدل عن هذا الأصل - في رأي كثير من الدارسين في القديم والحديث - فينوب حرف عطف عن آخر في معناه لعلة معينة. ويهدف البحث إلى دراسة هذا المسلك اللغوي في استعمال حروف العطف في القرآن الكريم، ومحاولة متابعة مواضعه المختلفة، وأشهر ما تحقق فيه من حروف العطف، ثم مناقشة آراء النحاة والمفسرين في ذلك، وكذلك بيان القرائن أو المعاني المختلفة التي قد تشهد بهذا التحول في معنى حرف العطف.

Summary

This research entitled " rotation in meaning between compassion: A Study in the Koran," which discusses the idea on behalf of the compassion use of the latest in the Qur'an, or put compassion elsewhere ; intentionally for a specific meaning or special significance. compassion though all share in the meaning or public office, a combination and annexation. the basic principle is that each character, including a special meaning, using the origin of the situation, and is unique to all others, but may modify this originally in the opinion of many scholars in the old and modern behalf compassion for another meaning. The research aims to study this behavior language in the use of conjunctions in the Koran, and try to follow different places, and famous achieved its conjunctions, and then discuss the views of grammarians and commentators in it, as well as the statement of the evidence or different meanings which show this Converting in the meaning of compassion.

مدخل:

إن من أكثر المسائل أو القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً بين النحاة وأنشأت خلافاً شديداً بين الدارسين في القديم والحديث، فأثّرت البحث النحوي واللغوي بصفة عامة - قضية النيابة أو التناوب في المعنى، خاصة بين ما يسمى "حروف المعاني"، وذلك على اختلاف أنواعها. فالحقيقة أن وضع حرف مكان حرف، أو استعمال حرف بمعنى حرف آخر، كان موضع خلاف كبير وجدل شديد بين النحاة، فعلى حين قصر جمهور البصريين هذه المسألة على ما سُمع منها، فلم يتعدّوه ومنعوا القياس عليه، توسّع الكوفيون فيه كثيراً فأجازوا استعماله والقياس عليه^(١).

ولعل المنطق أو الحجة التي كانت تحكم المانعين لهذه المسألة من البصريين كانت تنطلق من أن الأصل هو استعمال كل حرف فيما وضع له، وإلا بطلت المعاني وأفضى ذلك إلى اللبس وإلى إسقاط فائدة الوضع^(٢)، أو أنها كانت تعرّج على ما قرره بعض اللغويين من استحالة أن يختلف اللفظان ويتفقا في المعنى الواحد، ومن إنكار لمسألة الترادف اللغوي^(٣)، وهو الأمر الذي لا يمكن في ظله أن ينوب حرف عن حرف، أو أن يقع حرف مكان آخر إلا في النادر الشاذ الذي لا يعول عليه، فهؤلاء يرون أن من أهم ما يميز العربية هي تلك الحدود المعنوية الدقيقة التي تتسم بها كل مفردة عن الأخرى، والتي يستحيل معها أن يقع الترادف التام أو التطابق الكامل بين المفردات، خاصة فيما بين "حروف المعاني"؛ لأن هذه الحروف - فضلاً عن توزيعها على مجموعات، تدور كل مجموعة منها حول وظيفة واحدة، أو معنى عام يندرج تحته كل أفراد هذه المجموعة، نحو: حروف الجر، وحروف العطف، وحروف النفي، إلى غير ذلك - فإنما يبقى بعد ذلك أن لكل حرف منها في إطار المجموعة الواحدة معنى محدداً

يستعمل فيه بأصل الوضع، ومن ثم فلم يكن لحرف أن ينوب عن حرف أو أن يقع حرف مكان آخر.

لكن المنطق الآخر في الإجازة والقياس - وهو المذهب الكوفي - كانت حجته ما ورد في الواقع اللغوي الموروث من نصوص مختلفة في القرآن والشعر والنثر، تُسوِّغ عنده هذا المسلك وتُجَوِّز له القياس عليه، هذا فضلاً عما كان يتسم به هذا المذهب الكوفي أيضاً من منطق التوسع الذي كانوا يميلون إليه، والمرونة التي كانوا يُبدونها في الاستعمال اللغوي، والتي كانت تحكم فكرهم في البحث والنظر النحوي. ويبدو أن هذا المذهب الأخير قد توافر له من النصوص ما يحقق له قدرًا من القبول في الاستعمال، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يقدمه من فرص في التوظيف الدلالي عن طريق هذا التوسع في استعمال الحروف ونيابة بعضها عن بعض؛ لأنه لا يمكن أن يُتصوّر أن يخرج حرف عن الاستعمال المنوط به بأصل الوضع إلى استعمال آخر نيابة عن غيره، من دون أن يكون لذلك فائدة معينة أو دلالة خاصة، سواء أدركنها أو لم ندركها.

وفي هذا الإطار يأتي موضوع هذا البحث الذي جاء بعنوان "التناوب في المعنى بين حروف العطف: دراسة في القرآن الكريم"؛ حيث لاحظنا أن أيًا من الدراسات السابقة التي تناولت فكرة التناوب أو ظاهرة النيابة - على كثرتها وتنوعها - لم تخصّ حروف العطف بدراسة مستقلة، وذلك على حد علمنا، ومن ثم فقد آثرنا أن نتناول هذه الظاهرة في حروف العطف، وأن نخصها ببحث مستقل نهدف فيه إلى رصد مظاهرها في الاستعمال القرآني، ومتابعة مواضعها المختلفة، ومناقشة آراء النحاة والمفسرين فيها، وأشهر ما تحققت فيه من حروف العطف، ثم بيان القرائن أو المعاني المختلفة التي قد تشهد بهذا التحول في المعنى، وكذلك الوقوف على دلالاته وأسراره

المختلفة ما أمكن ذلك. ويبقى أن نشير في النهاية إلى أن ما رُوي عن أئمة اللغة والنحو الثقات، وكثرت شواهدهم، فلا ينبغي العدول عنه أو رفضه وتأويله بما قد يبعد ويضعف.

هذا وقد فرضت طبيعة هذا البحث أن تأتي الدراسة في إطار أربعة مباحث، تشمل في مجموعها على ما وقفت عليه من حروف عطف قد تحقق فيها هذا المسلك من التناوب، ويشتمل كل مبحث منها على مطلبين، وهذه المباحث الأربعة هي:

المبحث الأول: نيابة (أو) عن حرفي العطف الواو و(بل).

المبحث الثاني: نيابة الواو عن حرفي العطف (أو) والفاء.

المبحث الثالث: نيابة الفاء عن حرفي العطف الواو و(ثم).

المبحث الرابع: نيابة (ثم) عن حرفي العطف الواو والفاء.

• نيابة (أو) عن حرفي العطف الواو و(بل)

من المقرر لدى جمهور النحاة ومحققهم أن المعنى الأصلي الموضوع له (أو) العاطفة إنما هو الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء؛ لأن مبناها على عدم الاشتراك، بيد أنه قد يتفرع عن هذه الدلالة الأصلية معانٍ آخر تستفاد أو تستمد من القرائن السياقية المختلفة، كالتخيير، والإباحة في الطلب، والشك، والإبهام، والتقسيم أو التنويع، أو غيرهما، في الخبر^(٤). ومن جملة هذه المعاني الفرعية التي قد تدل عليها (أو) بالقرينة وتخرج إليها معنيان تصير فيهما نائبة عن غيرها ومؤدية لمعنى هو في الأصل يؤدّي غيرها من حروف العطف، وهذان المعنيان هما: معنى الواو في مطلق الجمع، ومعنى (بل) في الإضراب؛ وذلك بحسب نص كثير من النحاة على ما سيأتي.

وفيما يلي نناقش هذا المسلك في تحول دلالة (أو) إلى هذين المعنيين، أو نيابتها عن هذين الحرفين في الاستعمال القرآني، ومتابعة هذا التحول الدلالي فيه، وبيان مدى صحته أو صدقه على بعض الأساليب القرآنية، وذلك في إطار المطلبين الآتين:

– في نيابة (أو) عن الواو:

ذهب الكوفيون ووافقهم بعض البصريين إلى أن حرف العطف (أو) قد يستعمل بمعنى الواو عند أمن اللبس، فيجيء في بعض الأحيان ويراد به مطلق الجمع بين المتعاطفين^(٥)؛ لأنه - كما يقول الرضي -: "لما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو"^(٦). ويرى بعضهم أن هذا المسلك في تحول دلالة (أو) ونيابتها عن الواو إنما يكثر فيما إذا جاءت عاطفة لِمَا لا بد منه، أو لِمَا يتحتم ذكره^(٧)؛ وذلك كأن تجيء بعد (بين)، أو سواء، أو سيان، أو بعد كل ما يتطلب شيئين ويستلزم اثنين، كما في قول الشاعر:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ما بين مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ^(٨)

وكما في قول الآخر:

وَكأنَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ السُّوحُ^(٩)

ومثله قول الآخر:

فَسَيَّانٍ حَرْبٌ أَوْ تُبْوءُوا بِمِثْلِهِ وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّيْمُ الذَّلِيلُ الْمُسِيرُ^(١٠)

فالواقع أن (سواء) و(سيان) لا يستعملان - في الأصل - إلا بالواو؛ لأن كلا منهما يقتضي اثنين؛ إذ يفيدان التسوية بين الشيئين، والبيّنة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو، فلما وقعت (أو) بعدهما دلت القرينة على أنها بمعنى الواو، وأنها تفيد الجمع^(١١).

وبمتابعة هذا المسلك في تحول دلالة (أو) ومجيئها بمعنى الواو في الأساليب القرآنية المختلفة نجد أن هذا التحول قد تحقق في كثير من الاستعمالات القرآنية بصورة تكاد تكون راجحة في بعض المواضع، وبصورة محتملة وعلى سبيل الجواز في بعض المواضع الأخرى. أما المواضع التي يترجح أو يكثر فيها أن تكون (أو) بمعنى الواو، فهي - على الجملة - تلك المواضع التي قد تشي بشيء من التلازم والاقتران أو المصاحبة بين المتعاطفين، أو تلك التي هي من قبيل عطف المرادف والمؤكد، أو التي تقع فيها (أو) بعد النفي وشبهه، فهذه مواضع ثلاثة يكثر أن تعاقب (أو) فيها الواو^(١٢).

فمن الأول - وهو ما يشي بشيء من بالتلازم والاقتران - قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ طه: ٤٤، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ طه: ١١٣؛ فالمعنى الراجح في الآيتين لدى كثيرين تقديره: لعله يتذكر ويخشى، ولعلمهم يتقون ويحدث لهم ذكراً، أي: عظة وعبرة؛ لأن كلاً من الخشية والتقوى لا يتنافى مع التذكر وحدث الذكر؛ إذ لا تصح التقوى إلا مع الذكر، فهو من لوازمها، كما لا تصح الخشية إلا بالتذكر؛ لأن التذكر أيضاً من لوازم الخشية، وعليه فالمعنى على الجمع والمصاحبة بين المعطوف والمعطوف عليه وعدم الإفراد، وهذا ما تفيده الواو وتدل عليه، بخلاف (أو) المبنية في الأصل على عدم الاشتراك، والدلالة على أحد الشيئين فقط^(١٣).

وقريب من هذا قوله قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوْ بَاثُونَ أَوَّلُونَ﴾ الصافات: ١٦ - ١٧ في قراءة من أسكن الواو من (أو)^(١٤)؛ حيث تعدد الآية على هذه القراءة - كما يرى الخليل بن أحمد^(١٥) - من الشواهد القاطعة على تحول (أو) إلى معنى الواو؛ وذلك من جهة ما يدل عليه المعنى في الآية من ضرورة تسلط الاستفهام على كل من

المعطوف والمعطوف عليه معاً؛ إذ هذا هو مناط القدرة الإلهية من جهة، وموضع زيادة الاستبعاد من قبل هؤلاء المنكرين من جهة أخرى؛ بدليل القراءة المشهورة للآية بالواو عند الجمهور. كما يقرب من ذلك أيضاً ما يراه بعضهم^(١٦) في قوله تعالى: ﴿فَأَمْلَيْتَ ذِكْرًا ۝ عَذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ المرسلات: ٥ - ٦ من أن المعنى القريب للآية هو على تقدير: عذراً ونذراً؛ لأن الذكر الملقى أو الموحى به إنما هو لأجل الإعذار والإنذار معاً، وليس مقصوداً على أحدهما فقط، دون الآخر^(١٧). ولعل ما يرجح أنها بمعنى الواو ويقويه ما حكي من قراءة إبراهيم التيمي وقناة للآية بالواو مكان (أو)^(١٨).

ومن الثاني - وهو عطف المرادف أو المؤكد - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ البقرة: ١٨٢، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ النساء: ١١٠، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ النساء: ١١٢، فالراجع هنا - كما يرى ابن مالك وغيره^(١٩) - أن (أو) في هذه الآيات ونحوها بمعنى الواو؛ لأن الإثم هو الجَنَفُ؛ ولأن ظلم النفس هو من عمل السوء، وكذلك الإثم فهو الخطيئة ذاتها، فلما كانت (أو) مبنية في الأصل على عدم التشريك من جهة، وكان كل من المعطوف والمعطوف عليه بمعنى واحد من جهة ثانية، وكان من المقرر لدى النحاة - من جهة ثالثة - أن عطف الشيء على مرادفه إنما هو من خصائص الواو التي تنفرد بها؛ بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرَفٍ إِلَى اللَّهِ﴾ يوسف: ٨٦، وكذلك قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ المائدة: ٤٨ - ترجح لأجل كل هذا أن تكون (أو) بمعنى الواو في هذه المواضع.

ومن الثالث - وهو ما تقع فيه (أو) بعد النفي وشبهه - قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُمْ إِيمًا أَوْ كُفُورًا﴾ الإنسان: ٢٤؛ حيث يرى كثير من النحاة والمفسرين أن (أو) إذا وقعت بعد النفي وشبهه صارت في معنى الواو^(٢٠)، وصار الحكم المتعلق بطرفيها متسلطاً على كل واحد منهما، وانصرف إلى كل من المعطوف والمعطوف عليه، سواء على سبيل الأفراد أو المعية والمصاحبة، ولما كان كل ذلك مراداً في الآية الكريمة ومقصوداً؛ إذ لا يعقل غيره - عدل عن الواو إلى (أو)؛ منعاً لتوهم تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد، أو توهم اقتصراره على الجمع والمصاحبة بين المتعاطفين، دون الأفراد، قال الزركشي: "وإنما دُكرت (أو) لئلا يُتوهم أن النهي عن طاعة من اجتمع فيه الوصفان"^(٢١). فالواقع أن استعمال (أو) في الآية هو أقوى في المعنى وأبلغ في الدلالة على المراد من الواو؛ لأنها تدل على ما تدل عليه الواو وتزيد في أنها تدفع ما قد تحتمله الواو في مثل هذا الموضع ويتنافى مع المعنى المراد في الآية، وهو احتمال تسلط النفي - فقط - على المعية والمصاحبة بين المتعاطفين؛ لأن من المقرر لدى محققي النحاة أن الواو بعد النفي وشبهه لا تكون نصاً في الدلالة على نفي كل واحد من المتعاطفين؛ إذ قد تحتل أن يكون النفي متسلطاً على أحدهما دون الآخر، وذلك من جهة أنها تحتل تسلط النفي على المعية أو المصاحبة فقط دون غيرها، أي: تعلقه بالمجموع، لا بكل واحد^(٢٢).

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شُهُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ الأنعام: ١٤٦، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُدِيرْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾ النور: ٣١، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ النور: ٦١؛ حيث ذهب

كثير من النحاة والمفسرين إلى أن (أو) في هذه الآيات بمعنى الواو، والتقدير في الأولى: أو الحوايا وما اختلط بعضهم، وفي الثانية: وآبائهن، وفي الثالثة: وبيوت آبائكم وبيوت أمهاتكم^(٢٣).

وبعيداً عن هذه المواضع الثلاثة السابقة فإن ثمة مواضع أخرى كثيرة في القرآن الكريم، قد وردت فيها (أو) وحُمِلت - في بعض التوجيهات - لدى كثير من اللغويين والمفسرين على أنها بمعنى الواو؛ وذلك من حيث قبول المعنى لهذا المسلك فيها وتحملُه له، ولا يسعنا في هذا المقام الضيق إلا أن نقتصر في النظر على بعضها وأن نناقش ما اشتهر منها وكثر تردُّده. ومنها قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ﴾ آل عمران: ١٩٥؛ فقد أجاز بعضهم أن تكون (أو) في هذه الآية بمعنى الواو، واحتج لذلك أبو حيان ودلّل عليه بقوله: "لأنه لما ذَكَرَ (عمل) عامل) دلّ على العموم، ثم أبدل منه على سبيل التوكيد، وعطف على حد الجزأين ما لا بد منه؛ لأنه لا يؤكد العموم إلا بعموم مثله - فلم يكن بد من العطف حتى يفيد المجموع من المتعاطفين تأكيد العموم، فصار نظير: ما بين ملجم مهره أو سافع^(٢٤). ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَلَلَهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾ النساء: ١٣٥؛ حيث ذهب بعض النحويين والمفسرين إلى أن (أو) في هذه الآية بمعنى الواو؛ بدليل ورود الضمير العائد (بهما) مثني؛ وذلك على خلاف الأصل في وجوب إفراد الضمير عند العطف بـ(أو)؛ لأنها في الأصل لأحد الشيئين أو الأشياء، كما تقدم. وقد تأول بعضهم الآية على أن المعنى على تقدير: إن يكن الخصمان، ومن ثم عاد الضمير المثني حملاً على هذا المعنى، كما حملها آخرون على أن (أو) فيها للتفصيل^(٢٥).

ومن هذه المواضع كذلك التي حُمِلت فيها (أو) على أنها بمعنى الواو - قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ الصافات: ١٤٧؛ حيث ذهب بعض النحاة

واللغويين إلى أن المعنى في الآية على تقدير: إلى مائة ألف ويزيدون؛ وذلك دفعاً لما قد يوحي به ظاهر الآية من الشك والتردد؛ إذ يستحيل على الله عز وجل أن يعترضه الشك أو يدخل عليه التردد في شيء من خبره. ورفض آخرون هذا التوجيه وذهبوا إلى أن (أو) في الآية إنما هي على بابها، ثم اختلفوا في معناها، فقال بعضهم: إنها للإبهام على المخاطب مع علم الله تعالى بهم وبعدهم، وقيل: إنها للتفصيل والتنويع، أي أن بعض الناس يقدرهم كذا وبعضهم كذا، وقيل: إنها للشك المصروف إلى الرائي المشاهد لهم، وذلك على سبيل الحكاية لكلام المخلوقين، والتقدير: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة أو يزيدون، كما قيل كذلك: إنها للإضراب بمعنى (بل)، إلى غير ذلك من أقوال^(٢٦). ولا يخفى ما تنطوي عليه هذه الأقوال أو بعضها من التكلف الظاهر والتأويل البعيد الذي لا داعي إليه، خاصة في ظل ما حُكي عن بعضهم من قراءة الآية بالواو مكان (أو)^(٢٧)، وهو الأمر الذي يعضد أن تكون (أو) في هذه الآية بمعنى الواو ويقويه.

وعلى هذا المسلك أيضاً حُمِلت (أو) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسَوَةً﴾ البقرة: ٧٤، وذلك في أحد الوجوه التي تخرجت عليها الآية عند كثير من اللغويين والمفسرين؛ لأنه لما كان ظاهر الآية قد يشعر أو ينبئ بدلالة (أو) على الشك والتردد، وهو مما يستحيل على الله عز وجل ولا يليق به، تأولها بعض العلماء على أكثر من وجه، فقيل: إنها بمعنى الواو، وقيل: إنها للتنويع، بمعنى أن من القلوب ما يشبه الحجارة في القسوة، ومنها ما هو أشد، وقيل: إنها للإبهام على المخاطب وقد علم الله تعالى بها، وقيل: إنها للإضراب بمعنى (بل)، كما قيل كذلك: إنها للشك المصروف إلى المخاطب أو السامع، إلى غير ذلك من أقوال وتوجيهات^(٢٨). والملاحظ على هذه الأقوال أن أكثرها مبني على التأويل ويحتاج إلى

التقدير، هذا فضلاً عن أن بعضها يُبْعَد ويضعف من جهة المعنى، ومن ثم فلا نرى مانعاً من حيث المعنى يمنع أن تكون (أو) في الآية بمعنى الواو؛ وذلك تجنباً لهذا التأويل والتقدير المبالغ فيه أحياناً، والذي يتكرر في كثير من الآيات بالأوجه السابقة ذاتها، كما في قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ البقرة: ٢٠٠، وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا فِرْقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ النساء: ٧٧.

وكذلك ذهب بعض النحاة والمفسرين - ومنهم أبو عبيدة^(٢٩) - إلى أنها بمعنى الواو في قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّى بِرُكْبِهِ وَقَالَ سَجِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ الذاريات: ٣٩، وقد أُحْتِج لهذا المسلك واستُدل عليه بثبوت القولين وورودهما جميعاً على لسان فرعون وقومه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ الأعراف: ١٠٩، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ الشعراء: ٢٧. ورفض آخرون هذا التوجيه ورأوا أن لا ضرورة تدعو إلى جعل (أو) بمعنى الواو، وإنما هي على بابها من الإبهام على السامع وقد علم فرعون أنه رسول الله حقاً، أو أنها للشك والتردد، بمعنى أن فرعون قد نزل نفسه منزلة الشاك المتردد في أمر موسى - مع معرفته بأنه رسول حقاً - تمويهاً على قومه^(٣٠).

كما ذهب جماعة - ومنهم أبو عبيدة^(٣١) أيضاً - إلى أنها بمعنى الواو في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ سبأ: ٢٤؛ وذلك منعاً لتوهم ما قد يقتضيه ظاهر الكلام من نسبة الشك إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وتردده في الخبر، وعلى هذا تكون الآية من باب اللف والنشر المرتب، فيكون قوله تعالى (لعلى هدى) راجعاً لقوله (إنّا)، وقوله (في ضلال) راجعاً لقوله (إياكم)، وذلك على ما يقتضيه العقل ويحكم به المنطق، والتقدير: وإنا لعلى هدى وإياكم في ضلال مبين، فأخبر عن كل بما يناسبه. ورد بعضهم هذا الوجه بناء على أنه لا حاجة ملحة تلجئ

إليه، ولا ضرورة تدعو إلى إخراج (أو) عن أصلها، وإنما هي على بابها من الإبهام، وأن هذا الكلام إنما هو جارٍ على ما تستعمله العرب وتخطب به في مثل هذا، وذلك إذا لم يُردِ المخبر أن يُبين، وهو عالم بالمعنى، وهذا ما يسميه أهل البيان "الاستدراج"، وذلك كأن يقول قائل لصاحبه: أحدنا كاذب، وهو يعلم أنه صادق وأن صاحبه كاذب^(٣٢).

— في نيابة (أو) عن (بل):

كذلك يرى الكوفيون أن من الاستعمالات الجائزة والسائغة في (أو) أن تحيء للإضراب بمعنى (بل) مطلقاً، دون قيد أو شرط، ووافقهم على ذلك كثير من النحاة^(٣٣)، وقد احتجوا لهذا المسلك بعدد من النصوص اللغوية الواردة عن العرب، ومنها قول الشاعر:

ماذا تَرَى في عِيَالٍ قد بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أَحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ
كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانية لولا رَجَاؤُكَ قد قَتَلْتُ

وكذلك قول الآخر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْثِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أو أَنْتِ في الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(٣٥)

فالمعنى عندهم على تقدير: بل زادوا ثمانية، بل أنت في العين أملح، على الترتيب.

هذا وقد نُسِبَ إلي سيويهِ^(٣٦) أنه أجاز هذا المسلك في (أو) لكن بشرط أن تقع بعد نفي أو نهي، وأن يتكرر العامل معها، نحو: ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً، على معنى: بل ما قام عمرو، وبل لا تضرب عمراً. ولعل ما يؤيد نسبة هذا المذهب إلى سيويهِ هو أنه قال: "ألا ترى أنّك إذا أخبرت فقلت: لست بشراً أو لست عمراً، أو قلت: ما أنت ببشرٍ أو ما أنت بعمرو، لم يحى

إلا على معنى: لا بل ما أنت بعمر، ولا بل لست بشراً^(٣٧)، وكذلك تعقيبه على قوله الله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُورًا﴾ الإنسان: ٢٤ - بقوله: "ولو قلت: أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى"^(٣٨)، يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول، ونهياً عن الثاني فقط.

وإذا ما تتبعنا هذا المسلك من التحول في دلالة (أو) ومجيئها للإضراب في النص القرآني - وهو محور حديثنا - فإننا سنجد أن ثمة مواضع قد وردت فيها (أو) وهي بمعنى (بل)، وذلك على سبيل الرجحان في بعض هذه المواضع، وعلى سبيل الاحتمال والجواز في بعضها الآخر، فمن الأول قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَنْهُدَا عَنْهُدَا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة: ١٠٠، وذلك في قراءة أبي السَّمَّال العدوي بسكون الواو من (أو)^(٣٩)؛ حيث تخرجت الآية - على هذه القراءة - لدى كثير من النحاة على أن (أو) فيها للإضراب والخروج من كلام إلى آخر، والمعنى: بل كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم. قال ابن جني - معقّباً على هذه القراءة -: "فإذا كان كذلك كانت (أو) هذه حرفاً واحداً، إلا أن معناها معنى (بل) للترك والتحول، بمنزلة أم المنقطعة، نحو قول العرب: إِنَّهَا لِإِيلَ أَمْ شَاءَ، فكأنه قال: بل، أَهْيَ شَاءَ؟ فكذلك معنى (أو) ها هنا..... و(أو) هذه التي بمعنى (أم) المنقطعة - وكلتاها بمعنى (بل) - موجودة في الكلام كثيراً"^(٤٠).

وإذا كان ابن جني قد ذهب إلى أن (أو) في هذه الآية - على هذه القراءة - للإضراب بمعنى (بل) ورجح ذلك وقواه، فإننا نراه يضعف القول بهذا المسلك في قول الشاعر (أو أنت في العين أملح) من البيت السابق؛ وذلك من جهة المعنى والبلاغة في التعبير عن المراد، لا من حيث المبدأ في جواز هذا المسلك وثبوته، وقد ساق ذلك في خصائصه - تحت باب سماه "في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأولى ما لم يدع دأع إلى الترك والتحول" - قائلاً: "وذلك أنها على بابها من الشك، ألا ترى أنه

لو أراد بها معنى (بل)، فقال: بل أنت في العين أملح، لم يفهم معنى (أو) في الشك؛ لأنه إذا قطع ييقن أنها في العين أملح، كان في ذلك سرف منه ودعاءً إلى التهمة في الإفراط له، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف. فكان أعذب للفظه وأقرب إلى تقبل قوله " (٤١).

ومن الثاني - وهي المواضع التي تحدث فيها (أو) أن تكون للإضراب بمعنى (بل)، وهي كثيرة في القرآن الكريم - قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ الصافات: ١٤٧؛ وهذا مذهب الفراء في الآية؛ حيث قال: "وكذلك تفعل العرب في (أو)، فيجعلونها نسقاً مفرقةً لمعنى ما صلحت فيه (أحد) و(إحدى)، كقولك: اضرب أحدهما زيداً أو عمرًا، فإذا وقعت في كلام لا يراد به أحد وإن صلحت، جعلوها على جهة (بل)؛ كقولك في الكلام: اذهب إلى فلان أو دَعُ ذلك فلا تبرح اليوم، فقد دَلَّك هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره الأول، وجعل (أو) في معنى (بل)؛ ومنه قول الله: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ الصافات: ١٤٧ (٤٢)، وقال كذلك: "أو هاهنا في معنى (بل)، كذلك في التفسير مع صحته في العربية" (٤٣)، كما حكى أبو حيان أيضاً عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنها في الآية على هذا المعنى (٤٤).

وقد تقدم أن ثمة تأويلاتٍ أخرى في الآية السابقة لجأ إليها كثير من رفض مبدأ التناوب بين الحروف على الجملة، ثم أنكر - على وجه الخصوص - أن تجيء (أو) في هذه الآية أو غيرها بمعنى (بل)؛ لأنه سيفضي في رأيهم إلى محال، وهو نسبة النسيان أو الخطأ إلى الله تعالى الله عز وجل عن ذلك؛ وذلك من جهة أن (بل) لما كانت للإضراب عن الأول والإيجاب لما بعدها، لم تكن لتأتي - كما يرى هؤلاء - إلا بعد غلط أو نسيان (٤٥). وهذا الكلام مردود عليه من جهتين: الأولى: أن الإدعاء بأن (بل) لا تأتي إلا بعد خطأ أو نسيان، هو محض خطأ، كما يقول ابن فارس (٤٦)؛ لأنها قد

تعني مجرد الخروج من شيء إلى شيء آخر، والثانية: أنَّ الإضراب إنما جاز في كلامه تعالى في هذه الآية - كما يقول الرضي -: "لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف، بناء على ما يَحْزُرُ^(٤٧) الناسُ من غير تعمق، مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون، ثم أخذ - تعالى - في التحقيق، فأضرب عما يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحَزْر، أي: أرسلناه إلى جماعة يَحْزُرُهُم الناسُ مائة ألفٍ، وهم كانوا زائدين على ذلك^(٤٨)."

ومن هذا القبيل المحتمل أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ النحل: ٧٧؛ إذ من اللغويين والمفسرين من حمل (أو) في هذه الآية على أنها للإضراب بمعنى (بل)، وهو ما رفضه آخرون زاعمين أنها على بابها وأصل وضعها، ثم أعملوا فيها سهام التأويل والتقدير منعاً لتوهم ما قد يقتضيه ظاهر الآية من الشك، تعالى الله عز وجل عن ذلك؛ ف قيل: إنها للإيهام على المخاطب، وقيل: إنها للشك المصروف إلى السامع، على سبيل الحكاية عنه، إلى غير ذلك من أقوال^(٤٩). وقد رجح الرضي أنها للإضراب؛ وذلك - كما يرى -: "بناءً على ما يقول الناس في التحديد، ثم أضرب عما يغلطون فيه، في هذه القضية إن قالوا ذلك، وحقَّق وقال: "أو هو أقرب"، أي: بل هو أقرب^(٥٠)، وهذا ما أكدّه الطاهر بن عاشور أيضاً بقوله: "و(أو) في (أو هو أقرب) للإضراب الانتقالي، إضراباً عن التشبيه الأول بأن المشبه أقوى في وجه الشبه من المشبه به، فالتكلم يُخيّل للسامع أنه يريد تقريب المعنى إليه بطريق التشبيه، ثم يعرض عن التشبيه بأن المشبه أقوى في وجه الشبه، وأنه لا يجد له شبيهاً فيصرّح بذلك، فيحصل التقريب ابتداءً، ثم الإعراب عن الحقيقة ثانياً^(٥١)."

ونظير ذلك أيضاً (أو) في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ النجم: ٩؛ حيث حملها كثيرون على أن (أو) فيها للإضراب، كما حملها الزجاجي على هذا المعنى أيضاً في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَيْشْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ الكهف: ١٩^(٥٢).

• نيابة الواو عن حرفي العطف (أو) والفاء

الواو - كما تقرر لدى النحاة - هي أصل حروف العطف، أو هي أمّ الباب كما يقولون؛ وذلك لكثرة استعمالها من جهة، واختصاصها بأمور ليست لغيرها من جهة أخرى. وهي تدل على إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول مطلقاً، أو على الاجتماع في الفعل من دون تقييدٍ لحصوله بترتيب أو معية؛ إذ قد تعطف الشيء على مصاحبه، أو على سابقه، أو على لاحقته، فهي على الجملة - عند جمهور النحاة - لمطلق الجمع^(٥٣)، قال سيبويه: "يجوز أن تقول: مررتُ بزيدٍ وعمرو، والمبدوءُ به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني"^(٥٤)، غير أنها - إذا لم تُصرف إلى أيٍّ من هذه المعاني، وانتفت معها القرائن المحددة لهذا المعنى أو ذاك - تصير المعية فيها راجحة، والترتيب كثيراً، وعكسه قليلاً، كما يرى ابن مالك^(٥٥).

وإذا كان هذا هو حال الواو في الأصل، فإن من النحاة من ذهب إلى أنها قد تخرج عن هذا الأصل الدلالي إلى استعمال آخر تنوب فيه عن غيرها من حروف العطف، خاصة حرفي العطف (أو)، والفاء. وهذا هو موضوع حديثنا في هذا المبحث؛ حيث نتعرض لدراسة هذا النوع من التحول في دلالة الواو، ومدى صحة مجيئها نائبة في المعنى عن هذين الحرفين، ومدى ثبوته في النص القرآني، وذلك في إطار المطلبين الآتيين:

- في نيابة الواو عن (أو):

ذهب جماعة من النحاة إلى أن الواو قد تخرج عن معناها الأصلي في الاستعمال - وهو الدلالة على مطلق الجمع - إلى جملة من الاستعمالات الأخرى؛ أشهرها: أن تستعمل بمعنى حرف العطف (أو)، وذلك في ثلاثة مواضع^(٥٦):

أحدها: أن تكون بمعناها في التقسيم، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك^(٥٧)؛ إذ تقول: الكلمة اسم وفعل وحرف، كما تقول: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، واحتج على ذلك بنحو قول الشاعر:

وَنُصِرْ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ - كما النَّاسِ - مجرُومٌ عليه وجارِمٌ^(٥٨)

فالظاهر في البيت أن الواو فيه بمعنى (أو)؛ لأنه لا يمكن أن يجتمع في المولى الوصفان معاً، أما عن اعتراض ابن هشام بقوله: "والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس"^(٥٩)، فربما ينطبق على قولنا: الكلمة اسم وفعل وحرف، أما على البيت فلا يحسن، إلا إذا كان التقسيم متجهاً أو منصرفاً إلى كلمة (الناس)؛ وذلك على تقدير: بعضهم مجرم عليه وبعضهم جرم، وهو ما لا يتناسب - في رأيي - مع سياق الكلام والمعنى المراد في البيت^(٦٠).

والثاني: أن تكون بمعناها في الإباحة، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري^(٦١)، وزعم أنه قد يقال: جالس الحسن وابن سيرين، ويراد به: طلب مجالسة أحدهما؛ لأنه لو جالسهما جميعاً أو واحداً منهما لكان ممثلاً^(٦٢)، ويرى أنه لأجل هذا قد قيل "تلك عشرة كاملة" بعد قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ البقرة: ١٩٦؛ منعاً لتوهم إرادة الإباحة.

والثالث: أن تكون بمعناها في التخيير، وقد استدلل بعضهم على هذا المسلك بقول الشاعر:

قَالُوا نَأَتْ فَأَخْتَرُ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَاءَ فَقُلْتُ الْبُكَاءُ أَشْفَى إِذْنٍ لِعَلِيلِي^(٦٣)

وذلك من جهة أنه لا يجتمع الصبر مع البكاء، ومن ثم فالواو في البيت قد جاءت دالة على التخيير لا الجمع، وصارت نائبة عن (أو) في هذا المعنى. وهذا ما

رفضه المخالفون وأجابوا عنه بأن الأصل في البيت هو: فاختر لها من الصبر والبكاء، أي: أحدهما، ومن مجموعهما، ثم حذف حرف الجر، وهو كثير مطرد في كلام العرب.

وبعيداً عن هذا التأويل والتقدير والأخذ والرد فالثابت أن ثمة مذهباً نحويّاً يرى أن الواو قد تخرج عن أصلها وتستعمل بمعنى (أو)، قلّ ذلك أو أكثر، وأن المعول عليه في كل هذا إنما هو المعنى والقرائن المختلفة. فإذا جئنا إلى النص القرآني لنرى مدى تحقق هذا المسلك فيه، ومدى استعماله له في أساليبه المختلفة، فسوف نجد أن ثمة آيات كثيرة متعددة قد حُمِلت فيها الواو - لدى كثير من النحاة والمفسرين - على أنها بمعنى (أو). ومن هذه الآيات - على سبيل المثال - قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ البقرة: ٩٨؛ حيث ذهب بعض النحويين والمفسرين^(٦٤) إلى أن المراد من هذه الآية الكريمة ليس معنى الجمع بين عداوة كل هؤلاء معاً، وإنما المراد أن من عادى واحداً ممن ذُكر فإن الله عدو له؛ لأن عداوة أحد هؤلاء - فقط - حُرِيَّةٌ أو كَفِيلَةٌ بكفر صاحبها وموجبة لعداوة الله له؛ كما أن معاداة أحدها والكفر به - على ما أجمع علماء المسلمين - هي معاداة للجميع وكفر بهم، ولهذا كله ذهب بعضهم إلى أن الواو هنا بمعنى (أو)، وليس المراد بها معنى الجمع أو تعلق الحكم بالمجموع فقط، وإن كان آخرون قد ذهبوا إلى أنها على بابها وأصل وضعها من الدلالة على الجمع، وأن هذا المعنى السابق إنما يُعرف بالقرينة. ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَآيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ النساء: ١٣٦؛ إذ الكفر بأحد هذه المذكورات - أيضاً - حقيق أو جدير بضلal صاحبه، كما الكفر بالجميع تمامًا، فالحكم بالضلal في الآية لا يتعلق بالمجموع وحده، بل بالكفر بأيٍّ من تلك المذكورات على حدة.

ومن هذا المسلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ النساء: ٣؛ حيث ذهب كثير من العلماء إلى أن الواو في هذه الآية للتخيير بمعنى (أو)^(٦٥)، وليست للجمع، وأن المعنى تقديره: مثنى أو ثلاث أو رباع؛ لأن بقاء الواو على أصلها من الدلالة على الجمع يترتب عليه جواز الجمع بين أكثر من أربع نسوة في وقت واحد، وهو ما لا يجوز بحال لأحد من الأمة، وإنما كانت الزيادة على أربع نسوة من الأمور التي يختص بها النبي صلى الله عليه وسلم، لا يشاركه فيها أحد. فهي هنا بمعنى (أو) وتفيد التخيير، كما تفيده في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرْدَى﴾ سبأ: ٤٦؛ إذ الراجح لدى كثيرين هنا أنها للتخيير بمعنى (أو). وكما تفيد التفصيل أو التقسيم، لا الجمع، في قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَئِكَ أَجْنَحٌ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ فاطر: ١.

وعلى هذا المسلك حملت الواو كذلك في كثير من الآيات الأخرى، ومنها قوله تعالى: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ الأعراف: ١٠٠؛ لأنه لما كان المراد من الآية - كما ذكر بعض النحاة والمفسرين^(٦٦) - هو إما الإهلاك وإما الطبع على القلوب، ضعف أن تكون الواو على ظاهرها من الدلالة على الجمع؛ لأنه يستحيل أن يجتمع الإهلاك مع الطبع على القلب الذي معناه أنه يختم على قلوبهم فلا يُقِيلُونَ ولا يتعظون ولا ينزجرون. ولهذا عقب أبو حيان - بعد أن سرد عدداً من التأويلات المختلفة - بقوله: "وهذه الأقوال لا يمكن معها العطف إلا على تأويل أن تكون الواو بمعنى أو"^(٦٧).

ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضَرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ التوبة: ٥؛ حيث لا يمكن أن يجتمع قتل المشركين مع أخذهم الذي يعني الأسر على سبيل الاسترقاق أو الفداء، ولكن المراد - والله أعلم - جواز الأسر بدل القتل والتخيير بينهما، فالواو في (وخذوهم) للتخيير

بمعنى (أو). وهي كذلك بمعنى (أو) في قوله تعالى: ﴿وَلِنْ تَكُونُوا أَيْمَنُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقِيلُوا أَيْمَنَ الْكُفَرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ التوبة: ١٢؛ لأنه إذا حصل أحد هذين الفعلين اللذين هما: نكث الإيمان، والطعن في الدين، كان حصول أحدهما موجبا لقتال هؤلاء، دون مصالحة أو عهد أو هدنة^(٦٨).

ودفعاً لما قد يتوهم من المنافاة بين الجزم بالكفر من جهة والشك من جهة أخرى في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ إبراهيم: ٩، ذهب بعض المفسرين إلى أن الواو في الآية بمعنى (أو)، أي: أن أحد الأمرين لازم، والمعنى: أنا كفرنا جزماً وبقيناً بما أرسلتم به، فإن لم نجزم ونتيقن فلا أقل من أن نكون شاكّين مرتابين فيه^(٦٩). وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَنُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاهُمْ﴾ الأحزاب: ٥؛ حيث يرى بعض العلماء والمفسرين أن الإخبار بأنهم إخوان وموالٍ كناية عن الإرشاد إلى دعوتهم بأحد هذين الوجهين، ومن ثم فالواو للتخيير بمعنى (أو)، وتقدير المعنى المراد: فإن لم تعلموا آباءهم فادعوهم إن شئتم بإخوان، وإن شئتم ادعوهم موالٍ، إن كانوا كذلك، وهذا من باب التوسعة على الناس^(٧٠).

— في نيابة الواو عن الفاء:

من الاستعمالات الأخرى كذلك التي أثبتتها بعض النحاة للواو أنها قد تحيء بمعنى الفاء في إفادة التعقيب والتسبب، سواء في الخبر أو الطلب^(٧١)، فإذا قلت: أعطيته وشكره، فإن مثل هذا التركيب يحتمل أن يكون المراد منه هو مجرد الإخبار عما حصل ووقع فقط، ومن ثم تكون حينئذ الواو على بابها وأصلها من الدلالة على مطلق الجمع، كما يحتمل أيضاً أن يكون المراد منه هو الدلالة على التعقيب والتسبب، وعليه تكون الواو فيه نائبة عن الفاء وبمنزلتها.

والمتبوع لآيات القرآن الكريم الناظر في أساليبه يجد أن لهذا المسلك في استعمال الواو بمعنى الفاء ونيابتها عنها صدق في كثير من تراكيبه واستعمالاته، سواء بعد الخبر أو الطلب بالاستفهام أو غيره؛ حيث حمل كثير من النحاة والمفسرين الواو في مواضع كثيرة من القرآن على أنها بمعنى الفاء لسبب من المعنى. فمن وقوعها بهذا المعنى بعد الطلب بالتمني - في رأي بعضهم^(٧٢) - قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا يَلَيْلِنَا نُرَدُّ وَلَا تُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَكُنْ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنعام: ٢٧، ينصب كل من (نكذب) و(نكون) بأن مضمرة في القراءة المشهورة؛ إذ بقاء الواو على معناها من الجمع والمعية يُدْخِلُ الأمور الثلاثة في التمني، وهذا ما استبعده بعضهم؛ لأن التمني يتعلق بالمستحيل وهو الرد والعودة إلى الدنيا، أما عدم التكذيب والإيمان فليس مما يستحيل ولا يندرج تحت التمني، وإنما كلاهما مترتب أو نتيجة للرد بعد العلم بالحق، ومن ثم فالواو هنا بمنزلة الفاء، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنِّي لِي كَرَّةً فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ الزمر: ٥٨، ومما يؤيد ذلك ويقويه قراءة ابن مسعود وابن أبي إسحاق: "فَلَا تُكَذِّبُ" بالفاء منصوباً في موضع الواو^(٧٣).

ومن حملها على هذا المعنى أيضاً بعد الطلب بالاستفهام قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَدْرُؤُا مَوْسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرُكَ وَءَاهَتِكَ﴾ الأعراف: ١٢٧؛ إذ النصب في المضارع (ويذرك) يخرج على أحد وجهين؛ أحدهما: أنه منصوب بـ(أن) مضمرة على أنه جواب الاستفهام، وحينئذ تكون الواو - كما يرى بعضهم^(٧٤) - نائبة عن الفاء وبمنزلتها، على إرادة التعقيب والتسبب، والثاني: أنه معطوف على (ليفسدوا)، أي ليفسدوا وليذرك. وإذا كان المقصود هو ترتب ترك موسى لفرعون وأهله - في ظنهم - على ترك فرعون له، كان الأول أقرب وأرجح.

أما وقوعها بمعنى الفاء بعد الخبر، فمنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ البقرة: ٣٥؛ حيث يرى بعض النحاة والمفسرين أن الواو هنا بمعنى الفاء^(٧٥)؛ إذ المعطوف بها هو المتأخر في الزمان، وهو المعنى الكثير الغالب فيها، والدليل على أنها بمعنى الفاء هنا ما جاء في سورة الأعراف من قوله تعالى: ﴿وَيَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ الأعراف: ١٩، مع أن القضية واحدة، وكذلك ما جاء في سورة البقرة بالفاء أيضاً من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ البقرة: ٥٨.

ومنه في الخبر أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ النمل: ١٥، فمن النحاة والبلاغيين من يرى أن الواو في قوله تعالى (وقالا) بمعنى الفاء؛ لأن هذا المقام مقام الفاء، فهو كقولك: أعطيته فشكر، قال الزمخشري: "فإن قلت: أليس هذا موضع الفاء دون الواو، كقولك: أعطيته فشكر، ومنعته فصبر؟ قلت: بلى، ولكنَّ عَطَفَهُ بالواو إشعاراً بأن ما قالاه بعضُ ما أَدْحَثَ فيهما إيتاء العلمِ وشيءٌ من مواجبه، فأضمر ذلك ثم عطف عليه التحميد^(٧٦)، فالمعنى إذن على إرادة التعقيب والتسبب، والتقدير: ولقد آتيناهما علماً، فعملما به وعلماًه وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة، وقالوا الحمد لله. ويؤيد هذا الوجه أن الشكر باللسان إنما يحسن إذا كان مسبوقاً بعمل القلب، وهو العزم على فعل الطاعة، وبعمل الجوارح، وهو الاشتغال بالطاعات^(٧٧).

• نيابة الفاء عن حرفي العطف الواو و(ثم)

من معاني فاء العطف الثابتة لها بأصل الوضع - عند جمهور النحاة - الترتيب والتعقيب والسببية، أما الترتيب والتعقيب فلا زمان لا يفارقانها، وأما السببية فغالبة وكثيرة فيها إذا كانت عاطفة للجملة أو المفرد الصفة^(٧٨). والمقصود بالترتيب: تأخر المعطوف عن المعطوف عليه، سواء في المعنى والزمن أو في اللفظ والذكر، فالترتيب نوعان معنوي وذكري. أما التعقيب فالمراد به: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه باتصال وبلا مهلة، وهو في كل شيء - كما يقول النحاة - بحسبه. وأما السببية فمعناها: أن يكون المعطوف سبباً في المعطوف عليه، ولهذا المعنى استعيرت للربط في جواب الشرط. هذا هو المطرد الشائع في استعمال الفاء عند عامة النحاة واللغويين، بيد أن من النحاة والمفسرين من نسب إليها - كما سيأتي - معاني أخرى ليست لها في الأصل، وإنما تحيء فيها نائبة عن غيرها من حروف العطف، وكان من أشهر ما قيل أنها تنوب عنه حرفان: الواو، و(ثم)، وهذا ما نتناوله بالدراسة والمناقشة لبيان ما له من صدق في ضوء النص القرآني، وذلك في المبحثين الآتين:

— في نيابة الفاء عن الواو:

ذهب الكوفيون - ووافقهم بعض البصريين - إلى أن الفاء قد تحيء لمطلق الجمع، كالواو تماماً، فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيماً، وقيد ذلك الجرمي بالأماكن والمطر على وجه الخصوص^(٧٩)، نحو قولهم: عفا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله في وقت واحد. واستدلوا على ذلك بما ورد من نحو قول الشاعر:

قَفَا بُنْكَ مِنْ ذِكْرَى حَيِّبٍ وَمَنْزَلٍ
بَسْفَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلِ^(٨٠)

فالفاء في (فحومل) في موضع الواو؛ لأن البيئية - كما تقدم - تقتضي العطف بالواو، قال بعضهم: "ولولا أن الفاء بمعنى الواو لفسد المعنى؛ لأنه لا يريد أن يصيرَه بين الدخول أولاً، ثم بين حومل، وهذا في الشعر كثير" (٨١).

ورفض المانعون هذا الشاهد وأمثاله وتأولوا كل ما ظاهره مجيء الفاء بمعنى الواو؛ منعاً للخلط والتداخل بين الحروف، فأجابوا عن هذا الشاهد السابق بأن في البيت حذفاً، والتقدير: بين مواضع الدخول فمواضع حومل.

وعلى هذا النحو جرى السجال بين المؤيدين والمانعين حول هذا المسلك في الفاء في كثير من الآيات القرآنية الكريمة، ومن هذه الآيات - على سبيل المثال - قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ الأعراف: ٤؛ لأنه لما كان البأس سابقاً في الوجود على الإهلاك، واقعاً قبله، وهو في الآية مؤخر عنه، ذهب بعض النحاة - ومنهم الفراء (٨٢) - إلى جواز أن تكون الفاء في الآية لمطلق الجمع كالواو، فلا تفيد الترتيب، وأن المعنى على تقدير: أهلكناها وجاءها بأسنا. وأجاب المانعون عن ذلك بعدة أجوبة (٨٣): منها أن الآية على تقدير محذوف، والمعنى: وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، وعليه فالفاء على بابها من الدلالة على الترتيب المعنوي؛ إذ مجيء البأس تالٍ لإرادة الإهلاك. ومنها أن الفاء في الآية للترتيب الذكري الذي منه عطفٌ مفصلٍ على مجملٍ، هو هو في المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾ (٣٥) الواقعة: ٣٥ - ٣٦، وهذا مما تنفرد به الفاء.

ومن هذه الآيات أيضاً قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ النجم: ٨، والمقصود - على أحد الوجوه - جبريل عليه السلام، فقد ذهب بعض النحاة والمفسرين إلى أن الفاء في (فتدلى) بمعنى الواو؛ لأنها لا تفيد الترتيب (٨٤)، والتقدير: ثم دنا وتدلى؛ إذ التدلي،

وهو النزول، سابق على الدُّنُو، سببٌ له، والدُّنُو، وهو القرب، تالٍ للتدليّ ناتجٌ عنه. كما ذهب الفراء في توجيه ذلك إلى أنه لما كان معنى الفعلين واحداً، أو كالواحد، جاز تقديم أيّهما على الآخر^(٨٥)، فيقال: دنا فقرُب، وقُرِب فدنا، كما يقال: شتمني فأساء، وأساء فشتمني؛ لأن الإساءة والشتم شيء واحد، فدخل الفاء هنا - إذن - ليس موجباً للافتراق، بل قد تكون الفاء بمعنى الواو. وإذا كان من المقرر لدى النحاة أن عطف المرادف هو من خصائص الواو، ففي هذا دليل على كون الفاء هنا بمعنى الواو.

ومن الآيات الأخرى التي يمكن أن تُحمَل فيها الفاء على أنها بمعنى الواو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ لُّوطٍ ۝٧١ وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحَكْتُ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ ۝٧٢﴾ هود: ٧٠ - ٧١؛ لأنه إذا ما حملنا الضحك في هذه الآية على حقيقته المعروفة المتبادرة إلى الذهن، أو على أنه بمعنى التعجب من هذه البشرى لكبر سنّها وسن زوجها؛ بدليل الآية التالية، على ما ذكر جمهور اللغويين والمفسرين^(٨٦)، فإن الفاء في (فبشرناها) سوف لا تفيد ترتيباً ولا تعقيماً؛ لأن الأصل أن الضحك على كلا المعنيين السابقين مترتب على البشارة، وأن البشارة متقدمة في المعنى على الضحك بهذين المفهومين^(٨٧). أما إذا حملنا الفعل (ضحكت) على أن معناه: حاضت، كما يرى بعض العلماء؛ إذ الضحك من أسماء الحيض، فالفاء على بابها من الدلالة الترتيب والسببية. والتوجيه الأول عندي هو الأقرب والأرجح؛ بدليل تقدم البشارة وتأخر الإقبال والصكّ على الوجه المعطوفين بالفاء من الدالة على الترتيب والتعقيب في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ ۖ وَبَشِّرُوهُ بَعْلَمٍ عَلِيمٍ ۝٢٨ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَقٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ۝٢٩﴾ الذاريات: ٢٨ - ٢٩، مع أن القصة في السورتين واحدة.

– في نيابة الفاء عن (ثم):

كذلك ذهب جماعة من النحاة - منهم ابن مالك^(٨٨) - إلى أن الفاء قد تقع موقع (ثم) فتكون للمهلة، لا الاتصال والتعقيب، واستدلوا على ذلك بعدد من الشواهد، منها قول الشاعر:

إِذَا مِسْمَعٌ أَعْطَتْكَ يَوْمًا يَمِينُهُ فَعُدْتُ غَدًا عَادَتْ عَلَيْكَ شِمَالُهَا^(٨٩)

فالفاء في هذا البيت لا تفيد الاتصال والتعقيب، وإنما تدل على المهلة والتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه.

وفي القرآن الكريم آيات عدة قد حملت فيها الفاء على أنها بمعنى (ثم) في الدلالة على المهلة والتراخي عند كثير من النحاة والمفسرين، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ المؤمنون: ١٤، فالفاءات الثلاث في (فخلقنا العلقة) وفي (فخلقنا المضغة) وفي (فكسونا) - في رأي كثير من النحاة والمفسرين^(٩٠) - بمعنى (ثم) في الدلالة على المهلة والتراخي؛ وذلك لتراخي معطوفاتها؛ والدليل على ذلك العطف بـ(ثم) في جميع مراحل خلق الإنسان في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ الحج: ٥، وكذلك في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِيَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لِيَكونُوا شُيُوخًا﴾ غافر: ٦٧.

ومن المواضع الأخرى كذلك التي قيل فيها بمجيء الفاء بمعنى (ثم) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾

الحج: ٦٣؛ إذ يرى ابن مالك أن الفاء في (فتصبح) بمعنى (ثم) في الدلالة على المهلة^(٩١)؛ وذلك لأن اخضرار الأرض لا يتصل مباشرة بإنزال الماء ولا يعقبه، وإنما يحتاج ذلك أو يستلزم فترة طويلة من الزمن. وقد حاول الرافضون لهذا المسلك في الفاء تأويل الآية بما لا يخرج الفاء فيها عن بابها من الدلالة على الترتيب والتعقيب، فأجابوا عنها بعدد من الوجوه: منها أن (فتصبح) معطوف على جملة محذوفة، والتقدير: أنبتنا به، فطال النبت، فتصبح. ومنها أن الفاء في الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب، أو أنها على بابها من التعقيب، بيد أن التعقيب إنما يكون في كل شيء بحسبه.

ونظير هذه الآية السابقة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۖ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾^(٩٢) الأعلى: ٤ - ٥؛ حيث يرى بعض النحاة أن الفاء في (فجعله) بمعنى (ثم) ونائبة عنها^(٩٣)؛ وذلك من جهة أن جعلَ المرعى غثاءً أحوى - أي: أسود من شدة اليبس - لا يعقب الإخراج مباشرة، وإنما يستلزم ذلك مدة زمنية طويلة. وإذا كان بعضهم يحمل هذه الآية أيضاً على العطف على جملة محذوفة، تقديرها: فمضت مدة فجعله غثاء، فإن التوجيه الأول في رأيي هو الأرجح؛ بدليل قوله تعالى: - في موضع آخر -: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنبِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَنُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَلًا﴾^(٩٤) الزمر: ٢١؛ إذ جاء العطف بالفاء أولاً في (فسلكه)؛ لما كان جريان الماء في الينابيع متصلاً بإنزال الماء ومعاقباً له مباشرة بلا مهلة، ثم عدل النص القرآني عن ذلك فعطف بـ(ثم) فيما تلا ذلك من مراحل خلق النبات وتطوره؛ لما كانت هذه المراحل تفصل بينها فترات زمنية متباعدة.

وقد يكون الداعي إلى استعمال الفاء بدلاً من (ثم) في الآية السابقة - كما ذكر ابن عاشور^(٩٥) - هو الإشارة إلى أن مدة نضارة الحياة للأشياء إنما تشبه المدة القصيرة، فاستعير لعطف جملة (جعله غثاء) الحرفُ الموضوع لعطف ما يحصل فيه حكم المعطوف بعد زمن قريب من زمن حصول المعطوف عليه، ويكون ذلك من قبيل قوله

تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيْنَتْ وَطَرَبَ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا عَلَىهَا أَنَّهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْرَبْ بِالْأَمْسِ ﴾ يونس: ٢٤ .

• نيابة (ثم) عن حرفي العطف الواو والفاء

يرى جمهور النحاة أن المعنى الذي تستعمل فيه (ثم) العاطفة بأصل وضعها اللغوي هو الترتيب بمهلة، أي: الترتيب مع التراخي، والإيذان بأن الثاني إنما يجيء بعد الأول بمهلة. وأما ما أوهم خلاف ذلك أو ما جاء في ظاهره من النصوص على خلاف هذا المعنى، فإنما يُتَأَوَّل ليتناسب مع هذه الدلالة المبنية على الكثير الشائع في استعمال هذا الحرف^(٩٤). وإذا كان هذا هو مذهب الجمهور، فإن من النحاة - على ما سيأتي - مَنْ خالف هذا المذهب ونسب إلى الفاء من المعاني ما يخالف هذه الدلالة المشهورة؛ وذلك بناء على ما ورد لديهم وصح عن العرب من نصوص لغوية فصيحة، وكان من أهم هذه المعاني المنسوبة إلى الفاء معنيان: أحدهما أن تكون بمعنى الواو، فلا تفيد ترتيباً، والثاني: أن تكون بمعنى الفاء، فلا تفيد مهلة ولا تراخياً. وهذا ما نتناوله هنا بالدراسة والمناقشة في ضوء النص القرآني الكريم، وفي إطار هذين المطلبين الآتين:

— في نيابة (ثم) عن الواو:

ذهب بعض النحاة إلى أن (ثم) قد تستعمل بمعنى الواو، فلا تفيد الترتيب ولا يلزمها هذا المعنى، خاصة في عطف الجمل، وإنما تكون فقط لمطلق الجمع كالواو^(٩٥). وقد استدلل هؤلاء على هذا المسلك في استعمال (ثم) بعدد من الشواهد الشعرية، منها قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ^(٩٦)

وكذلك قول الآخر:

سَأَلْتُ رَبِّيعَةَ مَنْ خَيْرُهَا أَبَا ثَمٍّ أَمْ أُمًّا؟ فَقَالَتْ: لِمَهُ؟^(٩٧)

فمن الواضح أن (ثم) في كلا البيتين السابقين لا تدل على الترتيب وتأخر ما بعدها عما قبلها، أقله على الترتيب المعنوي في الحكم والزمن. بيد أن الرافضين لهذا المسلك قد حملوا (ثم) في مثل هذا الاستعمال على أنها لترتيب الإخبار لا الحكم والزمن، وأنه يقال: بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب، أي: ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب، كما حملوها على غير ذلك^(٩٨). وبعيداً عن التأويل والتقدير فإن الظاهر القريب أن (ثم) في البيتين بمعنى الواو.

ولم يقتصر أصحاب هذا المذهب في الاستدلال على مذهبهم هذا على الشعر فقط، وإنما قد امتد ذلك إلى القرآن الكريم أيضاً، فاستندوا إلى كثير من الآيات التي حملوا (ثم) فيها على أنها بمعنى الواو، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿وَجَدَ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ الزمر: ٦؛ لأنه لما كان خلق بني آدم متأخراً في الواقع عن خلق زوجته حواء، لزم أن تكون (ثم) في الآية بمعنى الواو، وألا تفيد الترتيب؛ والدليل على ذلك مجيء العطف بالواو بدلا من (ثم) في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ الأعراف: ١٨٩، والموضوع واحد. لكن المانعين لهذا المسلك قد أجابوا عن ذلك بجملة من الوجوه^(٩٩): أشهرها - كما سبق -: أن (ثم) في الآية لترتيب الإخبار لا الحكم والوجود، أو أنها للترتيب في المنزلة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمِنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١٥٣) ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ الأنعام: ١٥٣ - ١٥٤؛ لأنه لما كان نزول التوراة على موسى عليه السلام سابقا لنزول القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم، قيل بأن (ثم) في

الآية جاءت نائبة عن الواو، والمعنى: وآتينا موسى الكتاب. ورفض ذلك آخرون وتأولوا الآية على أكثر من وجه، ف قيل: إنها على تقدير: ثم كنا قد آتينا موسى الكتاب قبل إنزالنا القرآن على محمد، وقيل: إنها على تقدير العطف على الفعل (أتل) المتقدم، والمعنى: قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم، ثم أتل ما آتينا موسى، كما قيل: إن (ثم) للترتيب الإخباري المستدعي لتأخر الثاني عن الأول باعتبار أن الألفاظ المنقضية تنزل منزلة البعيد، أو باعتبار توسط جملة "لعلكم تتقون"^(١٠٠)، ولعله لا يخفى ما في هذا القول الأخير من التكلف والافتعال.

ومن هذه الآيات أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ الأعراف: ١١؛ وذلك تبعاً للرأي القائل بأن الخلق والتصوير إنما ينصرفان إلى ذرية آدم عليه السلام، لا إلى آدم نفسه، فهو خطاب عام لجميع بني آدم، وهذا هو الظاهر القريب. بيد أنه يترتب - على هذا الوجه - إشكال في العطف بـ(ثم) الثانية؛ لأن المولى عز وجل قد أمر الملائكة بالسجود لآدم قبل خلق بنيه وذريته، وهو ما يتعارض مع دلالة (ثم) الوضعية على الترتيب، ومن هنا ذهب بعض العلماء إلى القول بأن (ثم) الثانية بمعنى الواو، فلا تفيد الترتيب، في حين أجاب آخرون عن هذا الإشكال بأن (ثم) الثانية هي للترتيب في الإخبار لا في الحكم والزمان. وأما من ذهب إلى أنها على بابها من الدلالة على الترتيب في الحكم والزمان فقد تأول الخطاب في الفعلين (خلقناكم) و(صورناكم) وحمله على أكثر من وجه؛ وذلك حتى يتناسب مع الدلالة الوضعية لهذا الحرف، ولا يخرج به عن بابه^(١٠١).

وكذلك حملت (ثم) في قوله تعالى: ﴿فَإِتَيْنَا مَرْجِعَهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ يونس: ٤٦، على أنها بمعنى الواو؛ أي: والله شاهد على تكذيبهم وعنادهم؛ لأن

شهادة الله تعالى غير حادثة؛ إذ يستحيل عليه جل شأنه أن يكون شاهداً بعد أن لم يكن كذلك، هذا وقد تأولها كثيرون على أنها لترتيب الإخبار، أو أنها للترتيب في الرتبة والمنزلة، أو أنها من قبيل إقامة العلة مقام المعلول؛ إذ التقدير: ثم نعذبهم لأن الله شهيد على ما يفعلون^(١٠٢).

كما حملت أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ هود: ٣؛ على أنها قائمة مقام الواو، وأن المعنى على تقدير: وتوبوا إليه. وهذا ما ذهب إليه بعض النحاة والمفسرين^(١٠٣)؛ وذلك استناداً إلى أن الاستغفار والتوبة إنما هما بمعنى واحد، فالاستغفار هو التوبة، والتوبة هي الاستغفار. أما المانعون فبعضهم تأول الآية على أن المراد بالاستغفار في الآية: التوبة عما وقع ومضى من الذنوب، وأن المراد بالتوبة: الاستغفار عما يقع منها في الحال والاستقبال، في حين ذهب بعضهم الآخر إلى التفريق بين التوبة والاستغفار، بأن الاستغفار: هو ترك المعصية وطلب الغفران، والتوبة: هي الرجوع إلى الطاعة والندم على الذنب مع العزم على عدم العود، وثمة بونٌ بعيد بين انقطاع العبد إلى الله تعالى بالكلية وطلب المغفرة.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلِيَّ لَغَفَّارٍ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ طه: ٨٢؛ لأن الهداية لما كانت سابقة على ما تقدم ذكره في هذه الآية، ذهب بعض العلماء إلى أنها بمعنى الواو. في حين أن بعضهم قد تأولها على أن المعنى تقديره: ثم دام على الهداية وثبت على ما ذكر من التوبة والإيمان والعمل الصالح، ولم ينكث، كما تأولها آخرون على أن (ثم) للترتيب في الرتبة والمنزلة لا الحكم والزمن، وأنها قد استعيرت للدلالة على التباين بين الشيئين في المنزلة، كما كانت للتباين بين الوقتين في الحدوث^(١٠٤). ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ وَتَوَّصُوا

بِالْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾ البلد: ١٧؛ لأنه لما كان الإيمان هو السابق على ما ذكر من العتق والصدقة المتقدمين، وأنه لا يثبت عمل صالح إلا به، قيل بأن (ثم) في الآية بمعنى الواو، أي: وكان هذا المُعْتَق الرقبة والمُطْعَم في المسغبة من الذين آمنوا. ولم يرتض الجمهور هذا الوجه وتأولوا الآية بما لا يُخْرِج (ثم) عن بابها وما وضعت له في الأصل، فذهب بعضهم إلى أن المراد: ثم دأب على الإيمان، وذهب آخرون إلى أن (ثم) للتراخي في الرتبة والتباعد في المنزل والفضيلة بين الإيمان من جهة، والعتق والصدقة من جهة أخرى؛ لأن الإيمان بعيد المنزل عن فك الرقبة والإطعام، بل لا نسبة بينه وبينهما^(١٠٥).

وعلى هذا النحو دار الخلاف بين العلماء حول معنى (ثم) في كثير من الآيات الأخرى، والتي لم يكن ليسعنا في هذا المقام أن نتناولها جميعاً بالدراسة، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَيْتُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ (١١٨) ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿البقرة: ١٩٨ - ١٩٩﴾. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الأعراف: ٥٤)، وقوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ (٧) ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ ﴿السجدة: ٧ - ٩﴾، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِغْ قُرْآنَهُ﴾ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿القيامة: ١٨ - ١٩﴾، إلى غير ذلك.

في نيابة (ثم) عن الفاء

من الاستعمالات الأخرى كذلك التي رصدتها بعض النحاة لحرف العطف (ثم) - أنها قد ترد بمعنى الفاء، فلا تفيد التراخي بين المتعاطفين، وإنما يكون ما بعدها

متصلاً بما قبلها مباشرة بلا مهلة أو تراخ، بدليل ما يقال من نحو: أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب؛ لأن ثم في هذا القول لترتيب الإخبار، ولا تراخي أو مهلة بين الإخبارين، وهذا رأي الفراء ووافقه ابن مالك وجماعة آخرون^(١٠٦). وقد استدل هؤلاء على ذلك بعدد من الشواهد، لعل من أشهرها قول الشاعر:

كَهَزَ الرُّدَيْنِيَّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ثُمَّ اضْطَرَبُ^(١٠٧)

أي: فاضطرب؛ إذ الهز متى جرى في أنياب الرمح يعقبه الاضطراب ولا يتراخى عنه. قال ابن مالك: "فثم هنا واقعة موقع الفاء التي يعطف بها مفصل على مجمل؛ لأن جريان الهز في الأنابيب هو اضطراب المهزوز، لكن في الاضطراب تفصيل، وفي الهز إجمال"^(١٠٨)، كما علق ابن هشام أيضاً على هذا البيت قائلاً: "والظاهر أن ثم فيه واقعة موقع الفاء"^(١٠٩).

أما عن هذا المسلك اللغوي في القرآن الكريم فيمكن تلمّسه في بعض الآيات، ومنها - على سبيل المثال - قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ الروم: ٤٠؛ لأنه إذا ساغ العطف بـ(ثم) مع الموت والإحياء؛ لكونهما متراخين في الوجود عن الخلق، فلا مسوغ له مع الرزق؛ لأنه على خلاف ذلك؛ إذ هو متصل بالخلق مباشرة في الوجود، معاقب له بلا تراخ، مقترن به بلا مهلة، وعلى هذا تكون (ثم) الأولى قائمة مقام الفاء ونائبة عنها. أما عن وجه إثارة (ثم) واستعمالها هنا في موضع الفاء، فربما يرجع - في رأيي - إلى مراعاة حال الرزق وطبيعة وجوده ونزوله؛ وذلك من جهة أنه لما كان ينزل موزعاً على عمر الإنسان، مقسماً على فترات حياته المختلفة، فيوجد متفرقاً منجماً، لا دفعة واحدة - كان بعضه معاقباً متصلاً، وبعضه الآخر متراخياً متأخراً، وكان غالب حاله التأخر، ومعظم أمره التراخي وعدم الاتصال المباشر بالخلق، فلما كان الحال فيه هكذا روعي فيه هذه الحال الغالبة من التراخي وعدم الاتصال، وجيء في التعبير بما يناسبها، وهو (ثم).

وقد جعل ابن مالك من هذا المسلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْنَا بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٥٣) ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴿الأنعام: ١٥٣ - ١٥٤﴾ وذلك بناء على أنها في هذه الآية - وفقاً لرأيه ولما يراه كثيرون - للترتيب في الإخبار، لا في الحكم والوجود، والترتيب في الإخبار لا تراخي فيه ولا مهلة، وإنما هي أخبار متصلة من حيث الذكر والحديث فقط.

وعلى هذا فإن معظم الآيات السابقة التي تأولها كثير من النحاة والمفسرين على أن (ثم) فيها للترتيب في الإخبار والذكر، يمكن حملها كذلك على أن (ثم) فيها بمعنى الفاء؛ وذلك من منطلق أنه لا تراخي ولا مهلة في ترتيب الإخبار والذكر، قال الرضي: "وقد تجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء، وذكر ما هو الأولى ثم الأولى، من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج" (١١٠).

الخاتمة

يمكننا أن نرصد عددًا من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ومن أهم هذه النتائج ما يلي:

١- أن ظاهرة التناوب بين حروف العطف هي حقيقة لغوية ثابتة، قد نص عليها ونقلها كثير من أئمة اللغة والنحو، وإذا كان الأمر كذلك وأنها قد ثبتت ورؤيت عن السلف، فلا يجوز ابتداء استبعادها والعدول عنها في التحليل النحوي؛ لما يترتب على ذلك من تأويل لا يتناسب في - كثير من الأحوال - مع المعنى المراد، ومن تكلف في التوجيه لا يخلو من ضعف، ومن إنكار لمسلك لغوي قد ثبت وروده عن العرب بنص كثير من الأئمة، وإن قل استعماله؛ لأنه إذا ما ساغ الشيء في اللغة وقبله المعنى فلا مبرر لرفضه والعدول عنه بما يبعد.

٢- أن التناوب في المعنى بين حروف العطف هو مسلك لغوي قد أيدته كثير من النصوص اللغوية الفصيحة المختلفة، فلم يقتصر فقط على الشعر الذي يمكن أن تحمل فيه الظاهرة على أنها مسلك شعري خاص - أي: من قبيل ما يطلق عليه "الضرورة الشعرية" كما ذهب إلى ذلك الجمهور - وإنما قد وردت كذلك في الاستعمال القرآني ولو من وجه، أو على رأي بعض العلماء، وهو ما حاول البحث أن يبرزه ويعرض لبعض جوانبه ومواضعه المختلفة.

٣- أن ورود هذه الظاهرة في القرآن الكريم قد برز في عدد من حروف العطف، أهمها أربعة، وهي: الواو، وأو، والفاء، وثم. وقد بان من خلال البحث أن الواو قد استعملت في النص القرآني بمعنى حرفي العطف: الفاء، وأو، وأن (أو) قد جاءت نائبة عن حرفي العطف: الواو، وبل، كما أن الفاء قد استعملت بمعنى:

الواو، وثم، وكذلك جاء حرف العطف (ثم) نائباً عن حرفي العطف: الواو، والفاء، وهو ما ذهب إليه وأيده كثير من علمائنا الأجلاء.

٤- أن القول بهذا التناوب في المواضع المختلفة من القرآن الكريم إنما ينطلق من أن الأصل في هذه المواضع - كما يرى كثيرون - كان على معنى الحرف المنوب عنه، وإنما قد استعمل الحرف النائب لمعنى زائد، لم يكن ليعبر عنه - في كثير من الأحيان - إلا به، سواء أدركناه، أو لم ندركه.

ونختتم بأن هذا البحث لا يعدو أن يكون محاولة متواضعة لرصد هذا المسلك اللغوي في استعمال حروف العطف، قد تحتاج إلى دراسة أخرى يتم فيها رصد هذه الأحرف ومتابعة دورانها في الاستعمال القرآني بصورة أوسع وأشمل؛ حتى تخرج بنتائج أكثر دقة وإحكاماً.

هوامش البحث:

- (١) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ت: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٩٩٢م، ص ٤٦.
- (٢) انظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، ت: زهير غازي زاهد، عالم الكتب - لبنان، ط ٣ - ١٩٨٨م، ٤٤٣/٣، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١ - ١٩٩٥م، ٤٢٤/١.
- (٣) انظر: الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، ت: محمد إبراهيم سالم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، دون تاريخ، ص ٢٤.
- (٤) انظر: الجنى الداني ص ٢٣١، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب، لجمال الدين بن هشام، ت: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة، والنشر، ط ١ - ١٩٩٨م، ص ٧٩، وما قبلها.
- (٥) انظر: الجنى الداني ص ٢٢٩ - ٢٣٠، والمغني ص ٧٤، وهمع الهوامع للسيوطي، ت: د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر، دون تاريخ، ٢٠٤/٣.
- (٦) شرح الرضي على الكافية، للرضي، ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، ط ٢ - ١٩٩٦م، ٣٩٨/٤.
- (٧) انظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: محمد على النجار، عالم الكتب - بيروت، دون تاريخ، ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيوخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ٢٠٠١م، ١٥١/٣.
- (٨) البيت لحميد بن ثور الهلالي الصحابي الجليل، انظر: ديوانه، ت: د. عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة، ١٩٦٥م، ص ١١١. ورواية الديوان: مِنْ بَيْنِ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ.
- (٩) البيت: قيل إنه لرجل من النبيت (حي من الأنصار)، وقيل: إنه لأبي ذؤيب الهذلي في لسان العرب: مادة (سوا)، وتاج العروس: مادة (سو)، والذي في الديوان أنه مأخوذ من بيتين مختلفين، انظر: ديوان الهذليين، بعناية: أحمد الزين، وأحمد زكي العدوي، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢ - ١٩٩٥م، ١٠٧/١، ١٠٨.
- (١٠) البيت مجهول النسبة، انظر: الخصائص ٣٤٨/١، وتاج العروس: (سو)، ولسان العرب: (سوا).

- (١١) ومن هنا أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعض الأساليب اللغوية المعاصرة التي تستعمل فيها (أو) بعد (سواء) و(سيان)، نحو قولهم: سواء كذا أو كذا، وسيان كذا أو كذا، ولا خلاف بين هذا أو ذاك؛ وذلك بناء على هذه القرينة التي تسوغ هذا المسلك وتجيّزه، ومن منطلق ما روي عن العرب من نصوص شعرية ونثرية تؤيده، وما نصّ عليه بعض أئمة النحاة من أن (أو) قد تجيء لمطلق الجمع. انظر: القرارات المعجمية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م)، إعداد ومراجعة: محمد شوقي إبراهيم، وإبراهيم الترزي، مجمع اللغة العربية - القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع، ١٩٨٩م، ص ١٩٧. وانظر: لسان العرب: مادة (سوا).
- (١٢) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط ١ - ١٩٩٠م، ٣/ ٣٦٤ - ٣٦٥.
- (١٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٩٩٨م، ١٣/ ٣٩٨.
- (١٤) وهي قراءة أبي جعفر وشيبة وابن عامر ونافع في رواية قالون، انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٣٩.
- (١٥) انظر: الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٥ - ١٩٩٥م، ص ٣٠٧.
- (١٦) انظر: البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه - القاهرة، ط ١ - ١٩٥٧م، ٤/ ٢١٠.
- (١٧) انظر: تمة أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (في جزأين)، للشيخ عطية محمد سالم: طبع على نفقة: محمد بن عوض بن لادن، ط ٢ - ١٩٨٠م، ١/ ٦٨٦، واللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ٦٣.
- (١٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله شمس الدين القرطبي، ت: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب - الرياض، ٢٠٠٣م، ١٩/ ١٥٦، والبحر المحط ٨/ ٣٩٦، واللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ٦٣.
- (١٩) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٥، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٧٠.
- (٢٠) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٥، ومفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، للإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ٢٠٠٠م، ٩/ ١٧٦.

- (٢١) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢١٢.
- (٢٢) انظر: المقتضب للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، دون تاريخ، ١٣٤/ ٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٨٣، ومغني اللبيب ص ٢٤٦.
- (٢٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت: محمد علي البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي - مصر، دون تاريخ، ١/ ٥٤٦، ومفاتيح الغيب للرازي ٣/ ١١٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٥.
- (٢٤) البحر المحيط ٣/ ١٥١.
- (٢٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٩٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٩، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤١٣، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠.
- (٢٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤٣، والخصائص ٢/ ٤٦١، والجامع لأحكام القرآن ١٥/ ١٣٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٢٤ - ٤٢٥، والجنى الداني ص ٢٣٠، والبحر المحيط ٧/ ٣٦٠.
- (٢٧) انظر: الكشف عن حقائق التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، دون طبعة أو تاريخ، ٤/ ٦٤، والبحر المحيط ٧/ ٣٦٠.
- (٢٨) انظر: مفاتيح الغيب للرازي ٣/ ١١٨، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٤٦٣، والبحر المحيط ١/ ٤٢٨، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، دون تاريخ، ١/ ٢٩٥.
- (٢٩) انظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، ت: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دون تاريخ، ٢/ ٢٢٧.
- (٣٠) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٤٦، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٥٠، والبحر المحيط ٨/ ١٣٩، واللباب في علوم الكتاب ١٨/ ٩٣، وروح المعاني للألوسي ٢٧/ ١٥.
- (٣١) انظر: مجاز القرآن ٢/ ١٤٨.
- (٣٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٢٩٨ - ٢٩٩، والبحر المحيط ٧/ ٢٦٨، واللباب في علوم الكتاب ١٦/ ٥٩ - ٦٠، وروح المعاني للألوسي ٢٢/ ١٤٠.

- (٣٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٦٣، والجنى الداني ص ٢٢٩، والمغني ص ٧٦، والهمع ٣/٢٠٤ - ٢٠٥، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية - مصر، دون تاريخ، ٣/١٥٦-١٥٧.
- (٣٤) البيتان لجرير، انظر: ديوانه، إصدار دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، ١٩٨٦م، ص ١٢٣.
- (٣٥) البيت لذي الرُّمَّة، انظر: ديوانه، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٩٩٥م، ص ٤٩، وذكر الشارح أنه في ملحقات ديوانه.
- (٣٦) انظر: المغني ص ٧٦، والهمع ٣/٣٠٥، وشرح الأشموني ٣/١٥٧.
- (٣٧) الكتاب، لسيبويه، ت: عبد السلام هارون، دار الجليل - بيروت، ط ١، دون تاريخ، ٣/١٨٨.
- (٣٨) انظر: الكتاب ٣/١٨٨، والمغني ص ٧٦.
- (٣٩) انظر: الكشف ١/١٩٧، البحر المحيط ١/٤٩٢، ومختصر شواذ القرآن، لابن خالويه، مكتبة المتنبي - القاهرة، ص ١٦.
- (٤٠) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، ت: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، ١٩٩٤م، ١/٩٩.
- (٤١) الخصائص ٢/٤٥٨.
- (٤٢) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣ - ١٩٨٣م، ١/٧٢.
- (٤٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٣.
- (٤٤) انظر: البحر المحيط ٧/٣٦٠.
- (٤٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٤٢ - ٤٤٣، والجامع لأحكام القرآن ١٥/١٣٢.
- (٤٦) انظر: الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، ت: السيد أحمد صقر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الزخائر، العدد (٩٩)، ٢٠٠٣م، ص ٢٠٩.
- (٤٧) أي: يقدرونه تقديراً مبنياً على التخمين والحُدُس، وتصريفه: حَزَرَ يَحْزُرُ وَيَحْزُرُ، حَذَرًا.

- (٤٨) انظر: شرح الرضي على الكافية ٣٩٦/٤.
- (٤٩) انظر: البحر المحيط ٥/٥٠٥، واللباب في علوم الكتاب ١٢/١٢٧.
- (٥٠) شرح الرضي على الكافية ٣٩٦/٤ - ٣٩٧.
- (٥١) التحرير والتوير، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس، ١٩٩٧م، ٢٣٠/١٤ - ٢٣١.
- (٥٢) انظر: حروف المعاني، لأبي القاسم بن إسحاق الزجاجي، ت: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٩٨٤م، ص ١٣.
- (٥٣) انظر: الجنى الداني ص ١٥٨، والمغني ص ٣٤٣، وجمع الهوامع ٣/١٨٥.
- (٥٤) الكتاب ١/٤٣٨.
- (٥٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٨، والمغني ص ٣٤٣.
- (٥٦) انظر: المغني ص ٣٤٦ - ٣٤٧، والجمع ٣/١٩٠، وشرح الأشموني ٣/١٦٠ - ١٦١.
- (٥٧) انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ط ١ - ١٩٨٢م، ٣/١٢٢٥.
- (٥٨) البيت لعمرو بن بركة الهمداني في شرح الشواهد للعين ٢/٣٤٧، ٣/١٦٠، وبلا نسبة في المغني ص ٧٧، والجمع ٢/٤٧٦.
- (٥٩) المغني ص ٣٤٦.
- (٦٠) وكذلك فإن اعتراض ابن هشام وغيره على نيابة الواو عن أو في التقسيم بأن الواو هي أكثر استعمالاً فيه من أو، ومن ثم كان العكس أقرب - مردود بأن منطلق هذا التناوب أو مبعثه إنما هو من جهة أن لكل من الحرفين في التقسيم وجهًا؛ وذلك من حيث اجتماع الأقسام في الدخول تحت الشيء المقسّم أو عدم اجتماعها في ذات واحدة خارجًا. انظر: الجنى الداني ص ١٦٦، والمغني ص ٣٤٦، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/١٦٠.
- (٦١) انظر: الكشف ١/٢٦٩.
- (٦٢) واعتراض عليه بأن المعروف من كلام النحويين أن هذا نص في الأمر بمجالسة كل منهما. انظر: المغني ص ٣٤٧.

- (٦٣) البيت لكثير عزة، انظر: ديوانه، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت - لبنان، ١٩٧١م، ص ١١٤.
- (٦٤) انظر: معالم التنزيل (تفسير البغوي)، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ هـ)، ت: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٤ - ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م، ١/ ١٢٥، ومفاتيح الغيب ٣/ ١٨١، واللباب في علوم الكتاب ٢/ ٣١٥، والبحر المحيط ١/ ٤٩٠.
- (٦٥) انظر: معالم التنزيل (تفسير البغوي) ٢/ ١٦١، واللباب في علوم الكتاب ٦/ ١٦٣-١٦٤.
- (٦٦) انظر: مفاتيح الغيب للرازي (التفسير الكبير) ١٤/ ١٥٢، والبحر المحيط ٣/ ٣٥٢-٣٥٣.
- (٦٧) البحر المحيط ٣/ ٣٥٣.
- (٦٨) انظر: التحرير والتنوير ١٠/ ١٣٠.
- (٦٩) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١١/ ٣٤٧، وروح المعاني للألوسي ١٣/ ١٩٤.
- (٧٠) انظر: التحرير والتنوير ٢١/ ٢٦١-٢٦٢.
- (٧١) انظر: المقتضب للمبرد ٢/ ٢٥، ومعجم قواعد العربية (معجم النحو)، للشيخ عبد الغني الدقر، إشراف أحمد عبيد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣ - ١٩٨٦م، باب الواو.
- (٧٢) انظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٢/ ١٥٩، واللباب في علوم الكتاب ٨/ ٩٣-٩٤، والبحر المحيط ٤/ ١٠٦، وروح المعاني للألوسي ٧/ ١٢٨-١٢٩.
- (٧٣) انظر: البحر المحيط ٤/ ١٠٦.
- (٧٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٦١.
- (٧٥) انظر: البحر المحيط ١/ ٣٨٣.
- (٧٦) الكشف للزمخشري ٣/ ٣٥٧.
- (٧٧) انظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢٤/ ١٥٩.
- (٧٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٢، والجنى الداني ص ٦١-٦٤، والمغني ص ١٦٧-١٦٩.
- (٧٩) انظر: الجنى الداني ص ٦٣، والمغني ص ١٦٨.
- (٨٠) البيت لامرئ القيس في معلقته، انظر: ديوانه، ت: الأستاذ مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٥ - ٢٠٠٤م، ص ١١٠.

- (٨١) الصاحبي لابن فارس ص ١٤٣.
- (٨٢) هذا وإن كان الفراء قد وجّه أيضًا استعمال الفاء في الآية بوجه آخر، وهو أن البأس والإهلاك لما كانا يقعان معًا في حال واحدة، كما تقول: أعطيتني فأحسن، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله، وإنما وقعا معًا - استُحيز ذلك، فلما تلازما لم يبال أيهما قدم في الرتبة. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٧١، ٣٧٢.
- (٨٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٦٢، والجنى الداني ص ٦٢، والمغني ص ١٦٨.
- (٨٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٨٩، واللباب في علوم الكتاب ١٨/ ١٦٢.
- (٨٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٥.
- (٨٦) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١ - ٢٠٠٠م، ١٥/ ٣٩٠-٣٩٢، والكشاف للزمخشري ٢/ ٣٨٨، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٦٦، والبحر المحيط ٥/ ٢٤٣.
- (٨٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٢، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٦٧.
- (٨٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٤، والجنى الداني ص ٦٢، والمغني ص ١٦٨، والهمع ٣/ ١٩٥-١٩٦.
- (٨٩) البيت للفرزدق، انظر: ديوانه، بشرح وضبط الأستاذ: على فاغور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٩٨٧، ص ٤٧١.
- (٩٠) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٤، والمغني ص ١٦٨، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٩٥، وهمع الهوامع ٣/ ١٩٥-١٩٦.
- (٩١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٤، والجنى الداني ص ٦٢، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٩٥-٢٩٦.
- (٩٢) انظر: البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٩٥، وشرح الأشموني ٣/ ١٣٨.
- (٩٣) انظر: التحرير والتنوير ٣٠/ ٢٧٩.
- (٩٤) انظر: الجنى الداني ص ٤٢٦، والمغني ص ١٢٦.
- (٩٥) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٥، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت، دون تاريخ، ١/ ٨٤، والجنى الداني ص ٤٢٧، والمغني ص ١٢٦، والهمع ٣/ ١٩٥.

- (٩٦) البيت لأبي نواس (الحسن بن هانئ)، انظر: ديوانه، دار صادر - بيروت، دون تاريخ، ص ٢٢٢. والرواية في الديوان هي: قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ.
- (٩٧) البيت لم أعثر له على قائل، وهو بلا نسبة في: الصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٥.
- (٩٨) انظر: المغني ص ١٢٧، والهمع ٣/ ١٩٥، وشرح الأشموني ٣/ ١٣٩.
- (٩٩) انظر: الكشف ٤/ ١١٥، والمغني ص ١٢٧، وشرح الأشموني ٣/ ١٣٩.
- (١٠٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٤٣، وروح المعاني للألوسي ٨/ ٥٩.
- (١٠١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٦٧ - ١٦٩، والبحر المحيط ٤/ ٢٧٢، واللباب في علوم الكتاب ٩/ ٢٧، وروح المعاني للألوسي ٨/ ٨٦.
- (١٠٢) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٥، والمصباح المنير ١/ ٨٤، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٩٠، والبحر المحيط ٥/ ١٦٤.
- (١٠٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٨٩، واللباب في علوم الكتاب ١٠/ ٤٣١، وروح المعاني للألوسي ١١/ ٢٠٧.
- (١٠٤) انظر: الكشف للزنجشيري ٣/ ٨١، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٦٦، والتحرير والتنوير ١٦/ ٢٧٦.
- (١٠٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ٧١، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٨٩، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٦٧.
- (١٠٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٥، والجنى الداني ص ٤٢٧، والمغني ص ١٢٧، والهمع ٣/ ١٩٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٣٨.
- (١٠٧) البيت لأبي دؤاد الإيادي، انظر: ديوان حميد بن ثور الهلالي وبه بائية أبي دؤاد الإيادي، ت: د. عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٤٣. وقد صححت فيه نسبة القصيدة إلى أبي دؤاد. والرُّدِّيُّ: الرمح، والعَجَّاج: العُبار أو التراب.
- (١٠٨) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٥.
- (١٠٩) المغني ص ١٢٧، بتصرف يسير.
- (١١٠) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٩.

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية - مصر، دون تاريخ.
- ٣- الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي - بيروت، دون تاريخ.
- ٤- امرئ القيس، ديوانه، ت: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٥ - ٢٠٠٤ م.
- ٥- البغوي (ت ٥١٦ هـ)، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل (تفسير البغوي)، ت: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٤ - ١٩٩٧ م.
- ٦- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، دون تاريخ.
- ٧- ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي، إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، دون تاريخ.
- ٨- جرير بن عطية، ديوانه، إصدار دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، ١٩٨٦ م.
- ٩- حميد بن ثور الهلالي، ديوانه ومعه بائنة أبي دؤاد الإيادي، ت: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة، ١٩٥١ م.
- ١٠- أبو حيان الأندلسي، البحر المحیط، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ٢٠٠١ م.
- ١١- ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، مكتبة المتنبى - القاهرة، دون تاريخ.
- ١٢- ديوان الهذليين، بعناية: أحمد الزين وأحمد زكي العدوي، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢ - ١٩٩٥ م.

- ١٣- ذو الرمة، ديوانه بتقديم وشرح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٩٩٥م.
- ١٤- الرازي، الإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ٢٠٠٠م.
- ١٥- الرضي، شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، ط ٢- ١٩٩٦م.
- ١٦- الزجاجي، أبو القاسم بن إسحاق، حروف المعاني، ت: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٩٨٤م.
- ١٧- الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه - القاهرة، ط ١ - ١٩٥٧م.
- ١٨- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، دون طبعة أو تاريخ.
- ١٩- سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، دار الجليل - بيروت، ط ١، دون تاريخ،
- ٢٠- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ت: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، دون تاريخ.
- ٢١- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١ - ٢٠٠٠م.
- ٢٢- ابن عاشور، الشيخ محمد الطاهر، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ١٩٩٧م.
- ٢٣- العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، ت: محمد إبراهيم سالم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة، دون تاريخ.

- ٢٤- عطية محمد سالم، الشيخ، تنمة أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (في جزأين)، طبع على نفقة: محمد بن عوض بن لادن، ط ٢ - ١٩٨٠م.
- ٢٥- العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، ت: محمد علي البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي - مصر، دون تاريخ.
- ٢٦- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ت: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١ - ١٩٩٥م، ص ٤٢٤.
- ٢٧- عمر بن علي الدمشقي الحنبلي، أبو حفص، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٩٩٨م.
- ٢٨- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ت: السيد أحمد صقر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الزخائر، العدد (٩٩)، ٢٠٠٣م.
- ٢٩- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣ - ١٩٨٣م.
- ٣٠- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو المنسوب له، ت: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٥ - ١٩٩٥م.
- ٣١- الفرزدق، ديوانه بشرح وضبط الأستاذ: علي فاغور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٩٨٧.
- ٣٢- الفيومي، أحمد بن محمد المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت، دون تاريخ.
- ٣٣- القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين، الجامع لأحكام القرآن، ت: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب - الرياض، ٢٠٠٣م.
- ٣٤- كثير عزة، ديوانه، جمع وشرح: د. إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت - لبنان، ١٩٧١م.
- ٣٥- ابن مالك، شرح التسهيل، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط ١ - ١٩٩٠م.

- ٣٦- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ت: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ط ١ - ١٩٨٢ م.
- ٣٧- المبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، دون تاريخ.
- ٣٨- المرادي، محمد بن أم قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، ت: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٩٩٢ م.
- ٣٩- معمر بن المثنى، أبو عبيدة، مجاز القرآن، ت: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دون تاريخ.
- ٤٠- النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ت: زهير غازي زاهد، عالم الكتب - لبنان، ط ٣ - ١٩٨٨ م.
- ٤١- أبو نواس، الحسن بن هانئ، ديوانه، دار صادر - بيروت، دون تاريخ.
- ٤٢- ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة، والنشر، ط ١ - ١٩٩٨ م.